قائمة الرافدين برئاسة النائب يونادم كنا تشارك في انتخابات

الضياء
بهرا

قراءات

كشف حساب وطن

نبيل شانو

من المعروف إنه وبعد كل عمل ، سياسيا كان أو اقتصاديا أو في أي حقل آخر يتوجب على القائمين عليه مراجعة وتقييم نتائجه، فإن كانت نتائجه إيجابية وجب الاستمرار بنفس الخط وتطويره، وإن كانت النتائج سلبية أو معيقة لعملية التطور وجب إعادة النظر فيها وصياغتها مجددا بطريقة تديم حالة التقدم، فمن غير الواقعي والمنطقي الإصرار على الخطأ والتشبث به، كون التقدم والتطور هو ديدن الحياة وسمتها. كذلك النظرة تختلف إلى أي فعل أو نشاط أو اتجاه ضمن مجتمع إنساني وآخر، نقول تختلف باختلاف اهتمامات صاحب تلك النظرة وأهدافه وطريقة تعامله مع مستجدات الوضع العام للمجتمع المؤثر، فهناك من يرى في حالة معينة بأنها ايجابية، ونفس الحالة قد يراها الآخر سلبية، هذه النظرة لا تخرج عن سياق طبيعة البشر القلقة والمكتسبة ضمن بيئة خاصة، حيث كل يفسر التطورات من حوله حسب تفسيراته الخاصة والمنطلقة من مكونات ما يختزنه من اهتمام ومعرفته بالأمور الجارية، إن مبدأ الولاء لشخص أو لجهة أو لمجتمع معين يشكل ركنا أساسيا من اهتمامات الفرد، وعلى أساس ذلك الولاء يتم إطلاق آراء تكون في معظمها مسبقة الرؤى، حتى وإن خالفت منطق الثوابت الواجب ترسيخها ضمن أي مجموعة تنشد التطور وتبغي خلق عدالة لا تتجزأ وبصرف النظر قانونيتها من عدمه.

عليه فمن الضروري لو أردنا معرفة واقع حال أي مجتمع إنساني أن نعرض تطورات مسيرته ضمن كشف حساب واقعي حقيقي دون رتوش أو إضافات، بعد ذلك يترك للمهتمين وأصحاب الاختصاص إجراء تحليل بالاستناد إلى استقراء علمي أو استنتاج عقلي للوصول إلى الهدف النهائي الأسمى لخط سير ذلك المجتمع، فتلك النتائج دائما تكون قريبة وإلى حد بعيد للواقع المنطقي، فالمشكلة دائما تتمثل بمن يمكن أن نطلق عليهم " المنجمين " المعروفي الرأي بنتائجهم المسبقة، أولئك الخياليين في واقعهم والسرمديين بمنطقهم!.

في انعكاس على ما أوردناه أعلاه على العراق كوطن وشعب، وبغية فهم التطورات الجارية طيلة السنوات الست الماضية أو ما يقاربها من عمر الزمن ، نقول يكفي أن نورد بعض الحقائق التي طبعت الواقع الحالي وشكلته بطريقة تمكن المهتمين من توقع النتائج المستقبلية كأقرب ما يكون إلى الحقيقة والواقع ؛ ففي الجانب السياسي نلاحظ ليست بوادر ازمة وإنما أزمة فعلية نتيجة شكل نظام الحكم وطبيعته، وذلك بسبب قصور في الفهم للتجربة لحداثتها لدى البعض، ونوازع المصالح الآنية والشخصية للبعض الآخر، كذلك الدستور الذي يفترض فيه أن يكون حكما نزيها لحل المشاكل، ليصبح سببا من أسباب الفرقة والنزاع وكل يجيّر مواده لصالحه، وأيضا التوافق السياسي المستند إلى مفهوم المحاصصة العرقية والمذهبية المقيتة والهدامة، حيث أصبحت لغة التفاهم مقتصرة على " هذا لي .. وذلك لك!! "، كل ذلك انعكس مباشرة خلال جلسات مجلس النواب العراقي حيث يسيطر "أقطاب السياسة" على المشهد، فلكي يقر قانون فيه خدمة ومنفعة للشعب، يستلزم النقاش أشهر عدة مع التهديدات والتشنجات و "خطوط حمراء" والجميع يعلن حرصه ووعيه ووطنيته غير القابلة للتشكيك ، أما في الخفاء فالله وحده والراسخون في المواقع يعلمون حقيقة ما يجري، حتى يخرج القانون المسكين وهو خال من قوته القانونية وفائدته للعامة من الناس، كونه قد صدر بطريقة وبتفاسير قابلة للتأويل من قبل هذه الجهة أو تلك وفق مصالحها المسبقة " كما هو الحال مع الدستور وفقراته".

أما الجانب الأمني، فعلى الرغم من الاستقرار الملحوظ والتحسن الملموس، إلا أنه تحسن غير مستقر، وذلك ليس رأينا، وإنما رأي القادة العسكريين الأميركان، والذين يردفون خلال مؤتمراتهم الصحفية وبعد إشادتهم بالتطور الأمني بكلمة " ولكن.. "، أي أن الموضوع الأمني قابل للانتكاس في أية لحظة كانت ولأسباب شتى، وهنا نود طرح نقطة واحدة حقيقية وهي حالة الهجرة داخليا وخارجيا، حيث أنه من المعروف أن اختلال حالة الأمن يدعو المواطن البسيط وللحفاظ على نفسه وسلامة عائلته إلى الهجرة والهروب من التهديد والتصفية آملا العودة حال استقرار الأمن "كما يراد طرحه حاليا" إلى بيته وشارعه ومنطقته، وهنا نتساءل: إذا كان قد هجر ما يقارب من الملايين الأربعة لحد الآن، فكم عاد من هؤلاء إلى مناطقهم الأصلية؟ وعلينا أن نقيس تبعا لهذا نسبة التحسن الأمني المزعوم!!، ولماذا يشكل العراقيون بالتحديد النسبة الأكبر من طالبي اللجوء في العالم؟ أليس هذا دليلا على مدى الاستقرار الأمني؟ .

أما الجانب الأخير الذي نود التطرق إليه فهو الجانب الاقتصادي، فنزعم بأنه الجانب الأكثر إيجابية من الآخرين، حيث نتلمس تحسنا ملحوظا في المستوى المعاشي للكثير من المواطنين، خصوصا طبقة الموظفين، هذه الشريحة التي ظلمت كثيرا إبان العهد السابق، بل أنها وعرفت بالطبقة المسحوقة حينذاك، وبعد التغيير زادت الرواتب وكذلك توسعت التعيينات " التعيينات الجديدة أو إعادة من تم فصلهم لأسباب سياسية "، والتي يتوجب على طالبها وفي أغلب الأحيان أن يحصل على تزكية من أحد الأحزاب المتنفذة "أحزاب السلطة" للتعيين في إحدى دوائر الدولة، نتيجة لذلك بقي الكثيرون ممن لم يرغب الانتماء لهذه الجهة أو تلك بدون عمل وفي انتظار رحمة الله!، وماذا عن من لا يملك أي مصدر أو مورد للرزق؟، مما يخلق فارقا معيشيا كبيرا بين فئات الشعب المختلفة، ولا ننسى في ختام مقالنا هذا الإشارة إلى أن الركيزة الأساسية والوحيدة للاقتصاد العراقي حاليا هي النفط ووارداته، والذي بدأت أسعاره بالهبوط هبوطا كبيرا منذ إجتياح الأزمة المالية للاقتصاديات الكبيرة في عالم اليوم، حيث أشار أحد المسؤولين في الحكومة على الموظفين بضرورة "شد الأحزمة" والادخار استباقا لتأثيرات تلك الأزمة في المستقبل، وما يعنيه ذلك إجمالا من انعكاس على الاقتصاد العراقي سلبا خصوصا في قطاعات البناء والأعمار والاستثمار والخدمات، عليه يجب العمل من أجل استحداث مصادر أخرى للواردات مثل الزراعة والسياحة والصناعة وغيرها. إن النفط وغيره من ثروات هو ملك المجتمع بكافة أفراده وفئاته، والمفروض أن يتم توزيع عوائده بعدالة، وليس على أساس المحاصصة والولاء والكسب الحزبي...

المشروع الوطني العراقي... قرار.. وانتماء.. وولاء للعراق

د. غضنفر حكمت الشيخ

لم يشهد العراق اي ممارسة ديمقراطية حقيقية رغم التنوع في الاحزاب والحركات والتجمعات والمنظمات السياسية العاملة التي تسعى لخدمة العراق، حيث كل كيان من هذه الكيانات يريد ان ينفرد بطريقته الخاصة جدا لخدمة قادة ومؤسسي احزابهم بالدرجة الاولى تحت مسميات الوطن. ولو تفحصنا الحالة السياسية في الساحة العراقية لوجدنا الاغلبية تنادي بالديمقراطية الا ان معظمها لاتعمل بالنهج الديمقراطي، بدليل ان مؤسس الكيان يحتل الموقع الاول في المركز السياسي منذ تاسيس الكيان ولحد الان.

هذه اشارة كافية لافتقار مثل هذه الكيانات الى اليات السياق الديمقراطي وعدم امتلاكها الشجاعة لفسح المجال لقيادات جديدة، ان معظم الانظمة الداخلية للاحزاب وان كان ظاهرها ديمقراطيا الا انها غير واضحة في وضع البرنامج السياسي، وربما تعود اسبابها الى عدم توفر الظروف الملائمة حالياً في البلد لممارسة الديمقراطية، ناهيك عن عدم توفر التمويل الذاتي لانعاش الاستقلالية، وبقاء القناعات السياسية بهذه الصيغ سوف يعيق بناء الديمقراطية الحقة.

هناك حاجة اساسية للقيام بنشاطات حثيثة لتعميق مفاهيم الديمقراطية والتثقيف على توعية المواطن في كيفية اتخاذ القرار الصائب والحاسم بعيدا عن الميول والاتجاهات الفئوية والتحزبية وكل اشكال التعنصر المقيت، ان فرض المسار الوطني الحقيقي الجاد والبعيد عن المواقف المترددة او المتذبذبة المائعة كفيل بان يهذب الوعي الشامل لعموم ابناء الشعب باتجاه الوطن.

واود ان اضيف لبصيرة الاعزاء ان لاخيار امامنا نحن العراقيين غير التوجه الى ثقافة التآلف ولم الشمل ولن يخدم العملية السياسية في العراق الا وحدة الكلمة الصادقة المعبرة عن الانتماء الحقيقي للوطن والولاء المطلق للعراق من اقصى شماله الى ابعد نقطة في جنوبه ومن كل جزيئات شرقه الى غربه.. اننا امام نشاط سياسي جديد بل مشروع يحترم الارادة العراقية، انه المشروع الوطني العراقي لضمان تحقيق العدالة والتوافق في ممارسة العملية السياسية ومشاركة الجميع مشاركة فعلية تشمل الشرائح العراقية كافة دون تميز ودون استثناء وبغض النظر عن حجم اي اقلية من الاقليات، ويتعين علينا وعلى كل من يسعى لانجاح هذا المشروع الوطني العراقي ان يحرص على التطبيق الفعلي لا لمجرد رفع الشعارات التي سئم منها ابناء الشعب الذين يتطلعون الى قيادة حكيمة في نظرتها الى وحدة العراق ووحدة شعبه لاصلاح الاوضاع المتردية في عموم البلاد.

ان الوحدة الوطنية هي التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولابد ايها الاخوة ان نعمل على انجاح الحوار الوطني عبر الوسائل السلمية المتاحة واللجوء الى تعزيز المحبة والالفة عبر التسامح وحل النزاعات بروح ودية وفي ظل اجواء دبلوماسية ترتقي بالقيم الانسانية وبالحقوق والواجبات ضمن المنظور الديمقراطي. اخلاقيات الوطنية في العمل السياسي اقرار الديمقراطية كنهج ونظام حر دستوري وليس استغلالا لتمرير ما يسيء لسمعة بلدنا ولا انفلات او تسيب فوضوي لترويج وتمهيد الظروف لتهيئة المناخات امام اطراف خارجية تسعى هي الاخرى للتمكن من العبث بارض وشعب العراق ومن منطلق كهذا.. ونحن امام هذه المحن والشدائد، نضع في اولى اهتماماتنا "الانسان العراقي" ونتحد باسم "العراق" امة موحدة تحترم خصوصيات المكونات العراقية باعتبارها الهوية الوطنية الواحدة لكل الاطياف، اننا امام مصير واحد ويجب علينا ان ننظر اليه نظرة هادفة ذات قدسية وطنية.. وانتماء صميمي في ولاء مطلق للعراق.

الانتماء الراسخ للوطن هو الانتماء الحقيقي النابع عن القناعة الصميمية في حماية الوطن والمواطن والتاكيد على ان العراق للعراقيين مبدأ كل عراقي يعرف معنى الشرف والغيرة، نحن امام مشروع ينص عرفا وقانونا ودستورا ان لا حق في العراق قبل الحق العراقي مع احترام القانون الدولي وتنمية العلاقات الخارجية مع الدول والتمسك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية بما في ذلك رعاية مبادىء حسن الجوار والامتثال الى حل المنازعات بالطرق السلمية على اساس رفض لغة الحروب وانطلاقا دبلوماسي في تفعيل لغة الحوار المشترك الانساني لتجاوز الازمات وبناء الاستقرار التام والسلام الشامل.

ولن نختلف في بناء درع الوطن القوات المسلحة في العراق المتمثل في الجيش العراقي عنوان شرفنا جميعا ورمز عزتنا انه القوة الوطنية.. المعروف بحبه وولائه للعراق عبر مسيرته الطويلة التي شارك فيها ابناء العراق من جميع شرائحه القومية والدينية دون تمييز ، يتعين علينا ان نحافظ على سمة هذا الجيش ليبقى الحارس الامين للوطن كما عهدناه، في حماية امن وسلامة الحدود العراقية.

ومن جانب اخر يجب ان نسعى الى حماية الوحدة بعيداً عن المخططات الانفصالية التي تشتت وتبعثر السلطة الى الحد الذي يفقد الدولة هيبتها، يمكن ان تكون الاستقلالية طموحا مشروعا ولكن شريطة ان لا يتحول الى مشروع انفصالي بعد ان ساد الفشل الاداري والسياسي اثر تقسيمات المحاصصة.

الكل يتطلع الى المسؤولين الحكوميين لمعالجة المشاكل الحقيقية في محتواها لافي سطحيتها، في عمقها لا في ظاهرها، المواطن ينتظر التفاتة جادة لا الى غض النظر عنه، العراقيون بجميع اطيافهم يتطلعون بتآلف موحد الى تغيير جذري ملموس لا الى تزويق او تجميل، الشعب انتظر كثيرا وما على الساسة الا ان يهبوا لوحدة الصفوف قبل فوات الاوان وقبل ضياع العراق.

ان الوحدة الوطنية هي التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولابد ايها الاخوة ان نعمل على انجاح الحوار الوطني عبر الوسائل السلمية المتاحة واللجوء الى تعزيز المحبة والالفة عبر التسامح وحل النزاعات بروح ودية وفي ظل اجواء دبلوماسية ترتقي بالقيم الانسانية وبالحقوق والواجبات ضمن المنظور الديمقراطي.

الحريات السياسية ودورها في تطور المجتمعات*

محمد حميد الصواف

رغم التطور المطرد للمنجز البشري في مختلف مناحي الحياة لا تزال احد اهم واخطر القضايا الانسانية معلقة على خط متباين بين صعود وهبوط.

حيث كانت الحرية ولا تزال تلك المفردة الموغلة في القدم واشتقاقاتها المباشرة من البديهيات الملحة في جملة احتياجات الانسان وابرز قضاياه الجوهرية والمصيرية.

حيث اصبحت الحريات السياسية التي كفلتها المنظومات الدولية والسنن الاجتماعية اهم مقياس من مقاييس تقدم الامم وازدهار الشعوب ثقافيا واقتصاديا وصحيا. فيما يجمع اغلب المفكرين والمنظرين بمختلف مناهلهم الفكرية ان الحريات السياسية قضية بنيوية اساسية في بناء ورقي المجتمعات والإفراد على حد سواء، وإحدى السبل الكفيلة لحفظ الحقوق وصيانة الدول لتجنيبها الانزلاق في مهاوي التخلف والاستبداد. لكن رغم نسبة المثالية والأفضلية المعقولة لتلك الممارسة تشير التقارير المتوافرة حسب المنظمات الحقوقية ان الحريات السياسية تشهد تراجعا مقلقا حول العالم.

وتعد من أكثر القضايا المستعصية على التقدم لدى العديد من الشعوب والنظم الدولية خصوصا في مجال الممارسة والتطبيق. ويعد العراق من اكثر دول المنطقة تقدما في هذا المجال بعد معاناة امتدت على مدى عقود سادت فيها مظاهر انحسار الحريات السياسية حتى عهد قريب، حيث رزح الشعب تحت براثن انظمة شمولية متوالية على السلطة.

فقد عدت احدى المنظمات الدولية المهتمة بشؤون الحريات ان العراق يشهد تقدما ملموسا في مجال الحريات والتعددية الحزبية مما افرز بوادر ايجابية على المستويات المحورية في سجل البلاد، فيما سجلت العديد من الدول تراجعا ملموسا في هذا المضمار. حيث اعلنت منظمة حقوقية أميركية إن الحريات السياسية تقلصت في أنحاء العالم عام 2008 وذلك للسنة الثالثة على التوالي مع نزول روسيا واليونان لمراتب أدنى في القائمة بسبب الاحداث السياسية بهما وصعود العراق وماليزيا مع زيادة التعددية الحزبية. لكن العراق الذي شهد سنوات من الاضطرابات عقب الاطاحة بالنظام الديكتاتوري السابق صعد في القائمة نظرا لتحسن الوضع الامني وزيادة المشاركة السياسية لمختلف اطياف الشعب. كما صعدت ماليزيا بسبب قوة الدفع الجديدة التي نالتها المعارضة في الانتخابات العامة. وذكرت المنظمة أن عدد البلدان أو المناطق "الحرة" وهو 89 يتجاوز عدد البلدان أو المناطق "غير الحرة" وعددها 42 لكن الحقوق السياسية والحريات المدنية تقلصت بدرجة كبيرة لان حكومات في مناطق متفرقة من العالم قلدت "ثورات الالوان" الاوروبية المناهضة للحكم الشمولي والتي حولت مسارها وأخمدت الديمقراطية. وقد نظر العديد من المفكرين والعلماء من ذوي النظرة الثاقبة لمستقبل العراق الكثير من الاطروحات الملمة بقضايا المجتمع والحريات المكفولة، حيث كان للامام الراحل محمد الشيرازي رؤى قيمة حث من خلالها على ضرورة التعددية الحزبية والحريات السياسية حين يقول: الحرية أصل يعطي للإنسان الحق في أن يختار أي شيء أو يقول أي كلام أو يفعل أي فعل حسب إرادته كما تقرر ذلك في العقل والشرع. فعلى الدولة القائمة أن تطلق كافة الحريات للناس في كل الأبعاد من حرية العقيدة والرأي وإنشاء الأحزاب والمنظمات وإصدار الصحف والجرائد والمجلات.

كما تتيح الحريات السياسية الآلية والغطاء الشرعي الآمن للتنافس والمشاركة في قيادة المجتمعات واغتناء الساحة المحلية والدولية بالأفكار والتنظيرات الهادفة الى خدمة الإنسان، وبروز الأكفأ والأفضل.

من هذا المنطلق وللحفاظ على هذا الانجاز المهم في ديمقراطية العراق الناشئة يترتب على جميع السلطات والاحزاب السياسية والمنظمات المدنية العمل على تقويم هذه التجربة الجديدة واستثمارها عبر مسارات تشد من عضد هذه الممارسة ثقافيا واجتماعيا والارتقاء بالعراق الى مصاف الدول السباقة في هذا المنحى.

وهذا يدعو الجميع الى خلق حالة من الوعي والادراك بضرورة الاستناد الى مبدأ تداول السلطة سلميا ونبذ دعاوى الاحتكار، فضلا عن ترسيخ مبدأ التعددية والتنوع وثقافة الحوار والاعتدال في الطرح السياسي والالتزام المطلق بعدم قبول عودة الانقلابات والثورات المسلحة التي تقود الشعب الى الاستبداد حسب التجارب السابقة. وكل ذلك يتم عبر تمكين دولة المؤسسات القائمة على اطر الديمقراطية الدستورية والأحزاب ذات التوجه الديمقراطي في بنيتها وأهدافها ووسائلها. كما تبرز أهمية توسيع مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات الآنية والمصيرية دون تهميش اي فئة او جهة وسيادة قوة المنطق واستبعاد منطق القوة لحل المشاكل الداخلية والمنازعات الخارجية مع الدول الأخرى.

* مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام

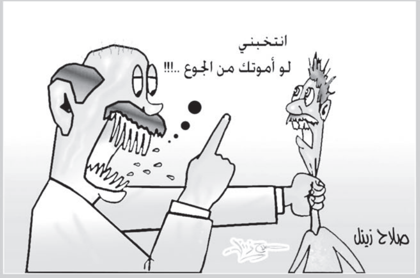العراق الذي شهد سنوات من الاضطرابات عقب الاطاحة بالنظام الديكتاتوري السابق صعد في القائمة نظرا لتحسن الوضع الامني وزيادة المشاركة السياسية لمختلف اطياف الشعب.